نقابة الصحافة ٢٠٠٣/٢/٧
20030207-00012a-12

بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٧ ، أي منذ عام وشهرين بالتحديد، ومن على هذا المنبر بالذات ، طالبنا الدولة بكافة سلطاتها ومؤسساتها إيلاء موضوع المخطوفين والمفقودين الاهتمام البالغ . وطالبنا هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين ، وكان قد مضى عام على تاريخ تشكلها ، بتحمل مسؤولياتها كاملة وتحقيق المهام التي أنيطت بها وشكّلت من أجلها .

ومنذ ذلك التاريخ لم تخط الدولة ولا الهيئة الرسمية المذكورة أي خطوة في هذا الاتجاه ، خلا إصدار قرارات تمديد لعمل الهيئة ، الواحد تلو الآخر ، دون أي توضيح لمبررات التمديد ولنتائج العمل التي تم التوصل إليها منذ تاريخ تشكيلها في كانون الثاني ٢٠٠١ .

وقد انتهت عملياً آخر مدة تمديد لعمل هذه الهيئة منذ ٧ حزيران ٢٠٠٢ دون أن يرشح عنها أي تقرير أو كلمة . ومن باب الدقة نشير إلى أنّ هذه الهيئة عقدت اجتماعاً ظهر يوم ٢٠٠٣/١/٣٠ ، ولم يصدر عن المجتمعين شيء .

والجدير بالذكر ، أنه ومنذ تشكيل هذه الهيئة ، تعامل الأهالي معها بإيجابية وقدموا لها ما يملكون من معلومات وأدلة وأتوا بشهود . وقد اتضح للأهالي ، من خلال المقابلات التي جرت مع رئيس الهيئة ، بأنه توفر لدى الهيئة المذكورة قرائن وإثباتات تشير إلى وجود عدد من المفقودين في سجون سوريا وإسرائيل . ويؤكد ذلك ما صرح به ممثل نقابة المحامين في هذه الهيئة الدكتور عبد السلام شعيب ، في كلمته التي ألقاها في النقابة بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٠ بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي جاء فيها : " تلقيت عشرات الاتصالات من الأمهات وذوي المفقودين . إنّ هؤلاء البؤساء الذين فقدوا أحباءهم قدموا إلى هيئة تلقي الشكاوى جميع الأدلة والبراهين على وجود ذويهم في أماكن معينة. سجلناها بكل أمانة ، ولا نزال ننتظر اليوم التقرير النهائي الذي يضعه رئيس الهيئة " .

إنّ الهيئات الموقعة أدناه ، وعلى ضوء ما تقدم ، تطالب بما يلي :

١ - مطالبة الحكومة بتنفيذ قرارها لجهة الطلب من هيئة تلقي الشكاوى رفع تقريرها حالاً ، والتخلي عن سياسة المماطلة المتبعة في التعامل مع

2003 02 07_00026-2

هذه القضية .

٢- مطالبة الحكومة بنشر التقرير المذكور .

٣- اتخاذ الخطوات اللازمة المترتبة عن نتائج هذا التقرير .

إنّ من غير المقبول أن يجري تأخير إصدار هذا التقرير لأي سبب سياسي أو أمني محلياً كان أو إقليمياً . إذ لا يجوز الربط بين قضية محض إنسانية وأمور محض سياسية . كما من غير المقبول أيضاً التذرع بأنّ رفع التقرير إلى مجلس الوزراء سيؤدي إلى إقفال هذا الملف . إنّ من يقفل هذا الملف أو يبقيه مفتوحاً هم أهالي المخطوفين والمفقودين حصراً عندما تنجلي حقائق الأمور .

إننا لن نقبل إلا بتقرير جدي يتضمن التحقيقات والأدلة التي استندت إليها الهيئة الرسمية والمعلومات الدقيقة عن حالات المفقودين في لبنان وسوريا وإسرائيل .

وأخيراً ، لا بد من إعادة التذكير بأن قضية المفقودين لا تتعلق بذويهم فقط بل إنها قضية المجتمع بأسره ، إنها قضية بحجم الوطن تستدعي الالتفاف والتضامن مع مطالبنا ومواكبة تحركاتنا ومساندتها لنصل معاً إلى ما يكفل طي هذا الملف الأليم حيث أنّ بقاءه مفتوحاً يشكل جريمة بحق الإنسان في بلدنا ووصمة عار بحق تاريخنا في ماضيه وحاضره والمستقبل .

الهيئات الموقعة :

- لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان
- لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية
- لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية
- الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان
- لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين (سوليد)
- جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات (عدل)

- حريات خاصة